إستراتيجيات للاقتصاديات النامية الناجحة ـ دروس من أثيوبيا

ورقة عمل مقدمة من قبل
معالي السيد / كاسا تكلبرهان
رئيس المجلس الفيدرالي الأثيوبي

1-مقدمة :-

إن نجاح أو فشل سياسات التنمية يعتمد بدرجة كبيرة على البيئات والسياسات والأستراتيجيات الوطنية . إضافة إلى ذلك فإن أي إقتصاد نامي يتأثر أيضاً بالظروف والسياسات الدولية وكذا سياسات الدول الأخرى والمنظمات الدولية . وقد أصبحت التنمية المستدامة مهمة أكثر فأكثر ليس فقط على المستوى الوطني حيث أن التنمية غير المتوازنة أو انعدام التنمية سوف يمثل تهديداً بشكل متزايد ليس لحماية حقوق الأنسان على المستوى الوطني فحسب وإنما على المستوى الدولي ايضاً . وعليه فإن إكتساب دروس حول التنمية المستدامة والناجحة أصبح أكثر من مجرد مهمة إكاديمية . إن احدى وسائل اكتساب الدروس المتعلقة بالتنمية هي دراسة أسباب الفشل ، على الرغم من أن دراسة حالات النجاح تبدوا إكثر إثارة وأكثر فاعلية . فمن حالات النجاح نستطيع معرفة ما تم عمله بشكل صحيح كما يمكن في النهاية إستخدم حالات النجاح هذه كمعايير لدول أخرى أيضاً .

وتعد اثيوبيا على الرغم من كونها لا تزال دولة فقيرة ضمن قصص النجاح فيما يتعلق بسياسات التنمية التي نفذتها حكومة تتمتع بالأصرار والأرادة . ففي أقل من عشرين سنه فقد حولت الحكومة الإثيوبية البلد من حالة الحرب الأهلية والمجاعة إلى واحدة من الدول التي تطمح إلى تحقيق اهداف تنمية الألفية بحلول عام 2015م علماً بأن طموحها قد تجاوز هذا الحد ويتوقع أن تتحول اثيوبيا إلى مجتمع متوسط الدخل في غضون العشر سنوات أو الخمسة عشر سنة القادمة ، وتقوم هذه الورقة بشرح المبادئ الضرورية للتنيمة الناجحة وتحليلات العمليات السياسة والاجتماعية والاقتصادية التي تمت في أثيوبيا منذ عام 1991م . وتقوم هذه الورقة على الحجة التي مفادها أن السلام والديمقراطية والتنمية الناجحة في أثيوبيا تقوم على خلفية الإستقرار السياسي والحكم الرشيد إلى جانب نظام حكم فيدرالي ديمقرطي يحترم التنوع العرقي ويمنح حق تقرير المصير لاوطانه ومواطنيه وناسه منذ عام 1991م .

أن التنمية في اثيوبيا تتبع المبادئ التالية :-

1-تحليل نقدي للمشاكل والفجوات في الدول النامية والتي تتسبب عن طريق القيادات .

2-الملكية الوطنية لأهداف التنمية واستراتيجياتها والتي تناسب بيئة البلد النامي .

3-الأنخراط النشط والفعال للشعب في رسم وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات وتقاسم فوائدها ومزاياها .

4-الإلتزام الكبير للقيادة السياسية .
5-المراجعة الدورية للسياسات والإستراتيجيات على أساس التقييم المنتظم .
6-بناء القدرات كإستراتيجية وكمبدأ لتحقيق الاهداف وأخيراً وليس بآخر تبنى منهج إقتصادي صارم داعم للفقراء .

وفي الحالة الإثيوبية يمكن ملاحظة وجود مستوى عال من الأستقرار السياسي الذي أثمر عن تنمية هامة تشمل نمو مضاعف خلال الثمان السنوات الماضية . علاوة على ذلك تسلط الورقة الضوء على الاستراتيجيات التي طبقت في أثيوبيا والتي أثمرت عن هذا النمو بحيث يتوقع أنه من المحتمل أن تحقق اثيوبيا أهداف الألفية التنموية . وهناك مبدأين تقوم على أساسهما جميع الأستراتيجيات يمكن ذكرهما في هذا المقام وهما : الاعتراف بأن الموراد البشرية تمثل اهم موارد البلاد والاعتراف ايضاً بحق تقرير المصير للموطنيين والجنسيات والولايات الاثيوبية . وقد أدى المبدأ الأول إلى الانخراط الكامل للمجتمعات السكانية كما أدى إلى نسبة مشاركة عالية .

-أما المبدأ الثاني فقد أدى إلى اعتماد النظام الفيدرالي في البلد ومن ثم اعطاء الفرصة للمواطنين للحصول على فرص متكافئة من التنمية بما في ذلك الحصول على دعم خاص للفئات المتضررة سابقاً وهذا يمثل احد البدايات الهامة للنجاح .كما أن الورقة تتناول الاستراتيجيات الحالية لتحويل البلد إلى اقتصاد متوسط الدخل من خلال تطبيق برنامج جديد وهو خطة النمو والتحول . وتلخص الورقة إلى الدروس المستفادة وامكانية تطبيق هذه الدورس على بقية البلدان النامية . وهذه الفقرة تشير إلى أهمية العدل الذي يمكن أن يكون مفيداً أيضاً في نواحي أخرى .

2-التنمية في إثيوبيا :-

لقد مرت أثيوبيا بإعتبارها مهد الكائن البشري بموجات من التنمية والركود الأقتصادي عبر تاريخها الطويل . فقد اضمحلت حضارة أثيوبيا التي كانت متقدمة جداً إلى أن أصبحت واحدة من افقر الدول بسبب الحروب والقمع . الا إننا نلحظ حالياً نهضة تمثل نقطة قوة لأثيوبيا . ويوضح التحليل التالي كيف تم أحداث تغيير إلى الأفضل .

-سيادة الدستور والديمقراطية والفيدرالية :-

لقد بدأنا في أثيوبيا في احداث عملية التنمية بعد ادخال عملية تغيير جذري للنظام وذلك كما هو عليه الحال في الكثير من البلدان النامية . وقد تمثلت أول خطوة تم إتخاذها من قبل القيادة السياسية في التحليل المعمق للمشاكل والاسباب الجوهرية لتدني مستوى التنمية وكذا تحليل السياق التاريخي والثقافي والجغرافي .

واستناداً إلى الفرضية التي مفادها أن الناس والمؤسسات والمجتمعات يتعلمون في العادة من تجاربهم وخبراتهم وذلك بشكل أكبر مما يتعلموه من تجارب غيرهم فقد تم تحليل إنجازات واخفاقات البلد بشكل مبدئي . وفي هذا الاطار فقد تم دراسة تجارب الدول الأخرى فيما يتعلق بالتنمية واستئصال الفقر بشكل مستفيض .

ومع إطلاعنا على تجارب الدول الأخرى ومعرفتنا بالمشاكل الداخلية فإننا ندرك أنه ليس كل إستراتيجية تعتبر مفيدة في كل مجال وليس كل حجم يناسب جميع القياسات وبناءً على اولوياتنا فقد قمنا إثر ذلك برسم إستراتيجيات تناسب بيئتنا . وكانت النتيجة الأولى لتحليل المشاكل هي ظهور خيار مباشر

للنزوع نحو نظام حكم غير مركزي ونظام فيدرالي يستوعب تنوعنا. وتعد أثيوبيا بلد ذات تنوع ديني وثقافي وعرقي كبير ، ففي أثيوبيا 75 جماعة عرقية والتي تعتبر أوطان وجنسيات وشعوب لأن جميعها لديها تاريخ دولة مختلف ولغات وثقافات مختلفة . علاوة على ذلك فإننا نجد الأديان الإبراهيمية في أثيوبيا . وقد كانت الأنظمة السابقة تعتبر هذا التنوع تهديداً لها فقامت بكبت هذا التنوع الأمر الذي جعل من الصعوبة بمكان أن يقوم جزء كبير من المجتمع بالانتساب إلى الهوية الأثيوبية . وقد تم إلغاء هذا المنهج تماماً بعد عام 1991م . أبتداءً من الميثاق المؤقت أو بشكل أقوى من خلال الدستور فإن التنوع ينظر إلية على أنه يمثل رصيد للبلد .

وإستناداً إلى تساوي الحقوق تتمتع جميع الجماعات الوقية والأوطان والجنسيات الأثيوبية بحق مطلق في تقرير المصير بل يذهب الأمر إلى أبعد من ذلك بحيث يشمل حق الانفصال من البلد إذا اقتضت الحاجة إلى ذلك . والمادة المتصلة بهذا الموضوع هي المادة (4) 39 من الدستور والتي انتقدت من قبل كثير من المعارضين لها والذين يجادلون بأن حق الأنفصال ينطوي على وصفة للكوراث وتفكك البلد . ولكن بعد عشرين سنه لم تكن هناك مطالبة واحدة بالأنفصال واثبتت المادة (4) 39 من الدستور على انها تمثل عامل توحيد للبلد .

وبسبب الإلتزام الطوعي من قبل الأوطان والجنسيات تجاة الإصلاح في أثيوبيا كدولة ، ولان هذه الأوطان وتلك الجنسيات تتمتع بالحرية المطلقة فهناك اهتمام خاص وإذا لزم الأمر بتجنب حدوث وضع قد يتم معه الشعور بهذه الحاجة أن تلك الدويلات والجنسيات والشعوب تمتلك الدستور ولذلك فقد تم إسناد سيادة البلد إليها ، ولذلك فليس من المستغرب أن تقوم بتفسير الدستور من خلال الجهات النيابية التي تمثلها والتي تتمثل في المجلس الفيدرالي الذي يتألف من الغرفة العليا للبرلمان الإثيوبي . وفي هذه الغرفة فأن كل وطن وجنسية وشعب لدية ممثل واحد على الأقل إلى جانب ممثل آخر لكل مليون شخص . ولا يقوم المجلس الفيدرالي الإثيوبي بتفسير الدستور فحسب بل يقوم أيضاً بحل النزاعات بين الولايات الإقليمية أو بين ولاية إقليمية وحكومة فيدرالية.

إلى جانب ذلك يقوم المجلس بتطوير وتحديد صيغة للمساواة النقدية العمودية بحيث يتم تزويد كل ولاية إقليمية بحصة عادلة من المخصصات المالية كي تتمكن من ممارسة صلاحياتها وإجمالاً يعتبر المجلس الفيدرالي مسئولاً عن ضمان تحقيق تنمية عادلة ومتكافئة في كافة ارجاء

البلد إلى جانب تعزيز الوحدة ضمن التنوع (المادة 62 من الدستور والإعلان رقم 251 لعام 2001م) ويمنح الدستور جميع الجماعات العرقية الحق في إستخدام وتطوير لغتها وثقافتها ومن ثم منحها مكانة متساوية في الحياة العامة والخاصة ولأول مرة في تاريخ أثيوبيا .

وهذا يشمل الحق لكل طفل في الحصول على التعليم الإبتدائي بلغته الأم . وبخلاف ما كان سائداً في عهد الأنظمة السابقة فقد تم الفصل بين الدين والدولة بحيث لا تهيمن أي ديانة على أخرى بينما يمكن لاتباع أي ديانة

المشاركة المتساوية في العمليات السياسية والاقتصادية . وعملياً يعني هذا الامر أن جميع الأوطان والجنسيات والشعوب تتمتع بفرص متكافئة للمشاركة في العمليات السياسية والاقتصادية ومن ثم الحصول على الثروة والسلطة بشكل متكافئ وهذا يشكل تحول بمقدار 180 درجة عن مناهج الأنظمة السابقة .

أن تكافؤ الفرص والمشاركة الفاعلة في العمليات الاقتصادية إبتداء من التصميم والتنفيذ على الاستفادة من الإنجازات التي تحققت قد خلق بيئة يشعر فيها الناس بالأمان ومن ثم اكتساب الثقة اللازمة كي يطمحوا بشكل جماعي إلى تحقيق المزيد من التنمية إن البيئة الديمقراطية المستقرة تعتبر أساساً وشرطاً لازما للتنمية في اثيوبيا وذلك بنفس القدر الذي تعتبر فيه التنمية العادلة والموزعة بشكل متساوي ضرورية لصيانة الديمقراطية والسلام في المستقبل . أنما يرتبط ارتباطاً وثيقاً بشمولية الحكومة الأثيوبية هو تجاوبها الكبير مع احتياجات الناس وكذا منهجها الصارم الداعم للفقراء . إن التجاوب يعد اساساً للمساءلة والمحاسبة التي تشكل عاملاً يحدد مدى نجاح محاولات التنمية والاستقرار السياسي والسلام الذي تم تحقيقه إن نظام الحكم البرلماني والفيدرالي الأثيوبية لا يكفل فقط مبدأ المساءلة على المستوى الفيدرالي وإنما يخول الناس ايضاً كي يدبروا أمورهم بأنفسهم على المستوى الإقليمي وشبة الإقليمي , ويمكن حل المشاكل اعتماداً على مستوى حدوثها وعلى نحو يتضمن تطبيق أفضل الحلول المناسبة .

ملكية في جميع المستويات :-

نستطيع من خلال التجربة الأثيوبية أن نبين بأن الشرط الأساسي الأهم لأي نوع من التنمية هو الملكية . ومن أجل استيعاب هذه الحقيقة ينبغي علينا بيان أن لدينا نظره أوسع للملكية من المفهوم الضيق الذي تستخدمه العديد من المنظمات الدولية . وفيما يخص التنمية فإن الملكية لا تشير بالضرورة إلى الملكية الخاصة للموارد . وفي سياق التنمية تعني الملكية أن بلد ما يسعى إلى تحقيق التنمية سواء كانت اقتصادية أو ديمقراطية أو أي نوع آخر من التنمية يتوجب عليه أن يمتلك هذه الرغبة ، كما ينبغي عليه تحديد مشكلاته وإيجاد الحلول المناسبة لها عن طريق

تحديد الاولوليات . وهذا لا يعني رفض المساعدة الخارجية وإنما لعكس هو الصحيح وأثيوبيا تحتاج إلى مساعدة ودعم الدول والبلدان الأخرى شأنها في ذلك شأن أي بلد نامي . ولكن مهما تكن الإستراتيجية المرسومة لتحقيق التنمية فإنه يجب أن تولد أو تنشأ داخل ذلك البلد وليس خارجه . إن أي إستراتيجية لا يمتلكها الشعب يكون مصيرها الفشل المحتوم بينما تنجح فقط الإستراتجيات المملوكة المستنبطة ، وتعني الملكية في السياق الاثيوبي ايضاً أن السياسات والإستراتيجيات لا يتم دعمها من قبل القيادة السياسية والاقتصادية فحسب وإنما من قبل الشعب بكامله ، حيث يقوم الشعب في اثيوبيا بالمشاركة بقوة في جهود التنمية وعمليات صناعة القرار السياسي عبر آليات مختلفة .

فالدستور يؤسس لنظام فيدارلي يمنح جميع الجماعات العرقية إلحق في تقرير مصيرها ، وتقوم الحكومات الأقلمية بإتخاذ القرارات المتعلقة بشؤون المناطق الواقعة تحت سيطرتها وكذا المواطنين الذين تقوم بتمثيلهم . فلدى جميع الأقاليم برلمانات منتخبة ديمقراطياً وكذا حكومات مسئولة إمام البرلمانات والمواطنين . كما أن نظام اللامركزية الذي يمتد ليشمل جميع المناطق وحتى مستوى المديرية الواحدة يعمل على تعزيز ودعم هذا التوجه . إن القرارات المتعلقة ببرامج التنمية يتم اليوم اتخاذها محلياً على نحو يجعل المواطنين لسيوا مستفيدين من الخدمات والبنية التحتية وتحسن ظروف المعيشة فحسب وإنما يجعلهم صناع قرار أيضاً ، حيث يقومون بالمشاركة الفاعلة في عملية التنفيذ أيضاً . وفي الواقع فإن نصف السكان البالغين تقريباً ممثلون في المجالس المحلية التي يتم انتخابها بطريقة حرة ونزيهة لفترة خمس سنوات . فهذا المستوى العالي من الملكية يتضح في المستوى العالي من الرضا عن مستوى الخدمات .

وكما ذكرنا آنفاً لا تعني الملكية بانه ينبغي على البلد النامي أن يكون معتمداً على ذاته ويقوم برفض الدعم الخارجي . فالدول النامية يعوزها رأس المال الضروري ويمكنها في غالب الأحيان الاستفادة بشكل كبيير من معرفة تجارب الآخرين وخبراتهم حتى الآن ، وتقوم الإستراتيجية المطبقة حالياً على طلب تعاون المانحين الذي لديهم القدرة والرغبة في الأنخراط في شراكة واضحة يتم وفقاً لها إتخاذ القرارات النهائية حول السياسيات المختلفة من الداخل وقد شمل التعاون البنية التحتية وتنمية القدرات وكذلك التصنيع والتعاون المالي .

تطوير القدرات :-

إن تحليل المشكلات أظهر بأن انعدام القدرات كان يمثل ثاني أكبر مشكلة ملحة ولذلك فقد تم تطوير سلسلة كبيرة من الإستراتيجيات الخاصة ببناء القدرات على نحو ممنهج ومستدام . فعلى سبيل المثال تم عام 1993م تسجيل حوالي ثلاثة مليون طفل في المدارس ، حيث ارتفع ذلك في عامي 2007 م ، 2008م إلى حوالي 17 مليون طفل ، كما أن نسبة الذكور والأناث الذين التحقوا بالتعليم الإبتدائي والثانوي من الصف الأول حتى الثامن كانت متساوية تقريباً حيث بلغت نسبة الأناث 46,5% . وعلى مستوى الكليات والجامعات تعتبر هذه النسبة أقل بقليل حيث بلغت نسبة الطالبات 45% . وللمقارنة : في عام 1986م ــ تعتبر إحصائيات العام الماضي الخاصة بدرج تايم متوفره ــ كانت نسبة الأطفال الملتحقين بالمدارس الثانوية 5,3% (بواقع 292,385 من أصل 5,5 مليون) وفي عام 2009م بلغت نسبة الإلتحاق 38,1% بواقع 3,4

مليون من أصل 8,8 مليون ، وهذا يعني زيادة قدرها 3,1 مليون طالب تم التحاقهم بالتعليم الثانوي . أن تطوير القدرات لم يتم فقط من خلال التعليم ولكن ايضاً من خلال بناء الجامعات في كافة انحاء البلاد إلى جانب إنشاء مراكز التدريب المهني وتوفير فرص التدريب المكثف للقيادة السياسية وموظفي الخدمة المدنية ويمكن قراءة نتائج الجهود المتكاملة لتطوير القدرات على النحو التالي:- أرتفع عدد الجامعات إلى 22 جامعة
إضافة إلى أربع كليات حكومية عام 2010م . وفي الوقت الحالي تبلغ الطاقة الاستيعابية لمؤسسات التدريب الفني والمهني 430,562 طالب .

كما أن الخرجين من هذه المؤسسات يتلقون تدريباً فنياً ومهنياً في البرامج الوطنية ومن خلال برامج التعاون الدولي الموجهة نحو تعزيز وتطوير الهندسة على سبيل المثال . كما تم تطوير مختلف القطاعات الصناعية في كافة أرجاء البلد . وبطريقة ممنهجة وقد أظهرت هذه الجهود جملة من النتائج الهامة مثل الزيادة الكبيرة مثلاً في تصدير المنتوجات الجلدية .

تطوير البنية التحتية :-
بينما كانت البنية التحتية (الطرق والأتصالات السلكية واللاسلكية ، والمطارات ومشاريع المياة والصر ف اصحي) في المستوى البدائي لها في أفضل الأحوال ، إلا أنه عندما جاءت الحكومة الحالية إلى السلطة عام 1991م فإن الوضع بعد مرور عشرين عاماً يبدو حتى الآن أفضل . فاليوم أصبحت شبكة الطرقات جيدة نظراً للتركيز الذي تم على توسيعها وتحسينها . وفيما يتعلق بالنقل الجوي فقد اصبحت أثيوبيا البلد الأفريقي الرائد في هذا المجال حيث تعتبر الخطوط الجوية الأثيوبية واحده من خطوط الطيران القليلة التي تستوفي شروط ومعايير السلامة الدولية وتوفر الخدمات في كافة ارجاء القارة وما وراءها . ويعتبر مطار بول اديس أبابا الدولي واحداً من ثلاثة مطارات هامة داخل القارة . لقد أفاد الإستثمار في مجال البنية التحتية طبقية الفقراء بشكل مباشر ومكنت المزارعين من تحويل أرزاقهم إلى زراعة متخصصة موجهة بالسوق بشكل أكثر . فاليوم اصبح بمقدور المزارعين ليس نقل منتوجاتهم إلى الأسواق فحسب وإنما أصبح بمقدورهم أيضاً الحصول على آخر المعلومات المتعلقة بأسعار السوق والطلب من خلال وسائل الاتصالات اللاسلكية والسلكية الحديثة . ان التوسع الكبير للطرقات والنقل الجوي قد مكن المنتجين القادمين من المناطق المعزولة النائية سابقاً من بيع منتجاتهم في المناطق الحضرية التي تتطور بسرعة . كما أن عواصم الأقاليم أصبحت مراكز تجارية وصناعية شبة وطنية حيث أن تدفق الناس إلى العاصمة إديس أبابا أصبح قليلاً نسبياً مقارنة بالدول النامية الموحدة . أن التنمية العادلة في كافة أرجاء الوطن قد مكنت التراكيب الإجتماعية من البقاء في مكانها وحالت دون حدوث مشاكل إجتماعية وحتى جنائية .

العدل وفوائد ومزاياة لكافة شرائح المجتمع :-

أن العدل وخدمة المجتمع ككل يعتبر مبدأ هام آخر يتم أتباعه من قبل الحكومة الإثيوبية في محاولاتها لتطوير الوطن وترسيخ أستقراره . وهذا يعني أن السياسات والاستراتيجيات يتم رسمها من قبل الشعب لصالح الشعب . فهي تقوم بالعناية بالبنية التحتية وتطويرها وكذا تطوير وتحسين الخدمات الاجتماعية في كافة ربوع البلد على نحو يضمن الحق الدستوري الممنوح للشعب من أجل الحصول على الخدمات ذاتها . وتشكل التحويلات النقدية من المستوى الفيدرالي إلى الإقليمي عدم توازن متكافئ مع أيلاء عناية خاصة بالأقاليم الناشئة التي كانت مهملة ومتضررة من الأنظمة السابقة على نحو يظهر مستوى التضامن الذي يمثل أحدى الركائز الهامة للدستور والاستراتيجيات الحكومية . أن العدالة وبعض الافكار الغير تحررية لا تنسجم مع بعضها البعض ففي أثيوبيا يهيمن العدل على مبادئ السوق الأعمى بمعني أن الحكومة ليست مستعدة لقبول جميع أفكار المعتقدات الدولية الغير تحررية . حيث يتم أولاً تحليل كل فكرة أو مقترح ولا يتم تبنيها إلا أذا كانت تصب في خدمة المنهج العام للعدل . أن رفض اعتناق أي أفكار غير تحررية قد أثبت جدواه أثناء الأزمة الدولية المالية والمصرفية لأن قطاعنا البنكي منظم بدرجة كبيرة وعليه فلم نواجه أي أزمة مالية أو مصرفية .

ونظراً لذلك فقد قمنا بمواجهة الآثار الخارجية لهذه الأزمة بينما اتقينا شر أي انهيار مالي وإقتصادي داخلي .

ويوضح الجدول 1 النمو المستهدف والأداء في إطار وزراة المالية والتنمية الأقتصادية .

القطاع	متوسط النمو المستهدف 10 / 2009م – 6 / 2005م		متوسط النمو الذي تم تحقيقة 10 / 2009م – 6/2005م
	السيناريو العادي	السيناريو الأفضل	
إجمالي الناتج القومي الفعلي (%)	6.5	10.0	11.0
الزراعة ولانشطة المرتبطة بها	6.0	6.4	8.00
الصناعة	11.0	18.0	10.0
الخدمات	7.0	10.0	14.0

(المصدر : وزارة المالية والتنمية الإقتصادية)

يوضع الجدول (1) الأهداف التي رسمتها القيادة للخطة الخمسية الأخيرة . ومن خلال الجدول تتضح الخطة الخاصة بالتنمية المستمرة والمتسارعه لإنهاء الفقر . ويشير الجدول إلى أن هدف الحد الأدنى للنمو أجمالي الناتج القومي الفعلي كان 7% بينما كان الحد الأقصى المتوقع للنمو الاقتصادي خلال الفترة 5/6 2005م – 2009/10م 10 % ومن خلال العمود الأيمن نرى أن النمو الفعلي وصل إلى أكثر من التوقع المتفاءل وبلغ 11% .

كما نستطيع أن نرى أن النمو المتوقع للصناعة والنمو الفعلي لها كان اكبر من أغلب الأهداف المتفائلة.

إستراتيجيات متكاملة لموازنات متزنة وخدمات أفضل :
ينبغي أن تنسجم السياسات والاستراتيجيات مع بيئة البلد الذي ستطبق فيه كما ينبغي أن تعمل على تحفيز التغيير بهدف التغلب على عوامل النقص ويعد هذا واحد من جوانب تطوير السياسات الأكثر إشكالية . ويخشى الناس عموماً التغيير بسبب عدة عوامل : حيث يخشى البعض من فقدان امتيازاتهم أو مكانتهم او سلطتهم او نفوذهم .

ويخشى الآخرين من ان يتخلفوا عن الركب لأنهم ربما يشعرون بأنهم غير قادرين على مواكبة التكنولوجيا الجديدة أو الأيديولوجيات ، ولذلك فلا بد من إبرام اتفاقية تتعلق بهذا الأهداف بين الحكومة والمجتمع ، وفي نفس الوقت فإن الأستراتيجيات التي يتم اختيارها يجب أن تتناسب مع البيئة المحيطة وأن تغير المحيط من أجل تحقيق التغيير المطلوب والأهداف التي يتم الاتفاق عليها وكما توضح الأمثلة التي أوردناها فإن أثيوبيا نجحت في إدارة هذا التوازن .

علاوة على ذلك وكما أسلفنا سابقاً فإن الاستراتيجيات المطلوبة بحاجة إلى أن تكون سريعة التأثر بالمحيط . ويجب أن تكون الاستراتيجيات للقطاعات المختلفة متكاملة وموحدة لأن الاستراتيجيات المختلفة لقطاع ربما تعيق القطاع الآخر . فعلى سبيل المثال ، إستراتيجية التصنيع الدقيق " المتشدد " ربما لن تلتفت إلى الجوانب الثقافية أو البيئية التي تنفذ ومن ثم فإنه ربما تحول دون تحقيق تنمية مستدامة .

إستراتيجيات وسياسات التنمية بحاجة إلى أن تكفل بأن كل الاستراتجيات والسياسات تعملان معاً نحو تحقيق الأهداف وأنه لايوجد من هذه السياسات أو الاستراتجيات من يؤثر سلباً على الاستراتيجيات الأخرى . ومن أجل تحقيق ذلك فإنه يجب مراقبة تنفيذ هذه الاستراتيجيات بإحكام ونزاهة ، ، كما أن المراقبة يجب ألا تقتصر على ملاحظة مدى تقدم هذا التنفيذ فقط بل يجب أيضاً مراقبة تأثير هذه الاستراتيجيات المتعلقة بكل القطاعات .

ومن بدايتها في عام 1991م ، ركزت الحكومة الأثيوبية على الاستراتيجيات التي يستفيد منها الأغلبية الكبيرة من السكان مع السياسة الاقتصادية الداعمة للفقراء وفي حين انتقدت بعض المنظمات الدولية هذه السياسية ، الا انها بنيت على الوضع الاقتصادي ـ الاجتماعي الذي كان يشهده البلد في عام 1991م .

وعملت الحكومة على تشجيع التصنيع والزراعة ، وكذا الزراعة التي تقود إلى التصنيع ، وذلك بالتركيز على الرصيد المهم في البلد وهو الشعب والقوى العاملة . ومن خلال تمكنها من النقل السريع للتكنولوجيا ودعم المزارعين في تأهيل أنفسهم والالتحاق بالتعليم وكذا تطوير البنية التحتية ، حققت البلاد تقدما بارزاً فيما يتعلق بالتنمية ، واليوم تقدمت البلاد إلى حد بعيدا كما أنه بالإمكان السير بالتصنيع خطوات أكثر ،ولأنه مازال التركيز على المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم فإن ذلك مكن أغلبية الناس من أن يكونوا جزءاً من التنمية هذه السياسة التي لم تقبل بكل أساليب السوق التحررية الحديثة لكنها ركزت على التنمية المتكافئة والعادلة.

وتقوم الحكومة بتصحيح كل الأختلالات التي تحدث في السوق متى ما كانت تهدد خير ومصلحة الشريحة الأكبر من المجتمع .

والأمثلة على فعالية هذه السياسة يمكن ملاحظتها من التأثير الضعيف نسبياً للازمة المالية العالمية على السوق المالية الأثيوبية ومن النمو الاقتصادي المضطرد بالرغم من التضخم .

وهناك مؤشر آخر يدل على نجاح استراتيجيات التنمية في أثيوبيا وهو نمو حصة التموين بين العائد المحلي والمعونات والقروض .

ففي الحين الذي تضاعفت فيه عائدات الضرائب بشكل مباشر ــ ثلاث مرات بين الأعوام 1999م ـ 2002م فإن عائدات الضرائب من التجارة الخارجية تضاعفت تقريباً ، أما الاقتراض فقد بقي ثابتاً بشكل نسبي ، في حين لم يحصل زيادة في المساعدات الأجنبية . وهذا يعني أنه عند تحليل ما تم خلال السنوات الأربع فإن الاقتصاد أصبح أكثر استدامة ومكن الحكومة من زيادة الاستثمارات في البنية التحتية والتعليم والخدمات الأخرى .

جدول 2 يوضح الحالة الراهنة للاقتصاد في العام 2009م / 2010م :-

القطاع	2009 م % 2010م
الاتصالات	
كثافة التلفون المحمول (لكل 100)	1.5
التغطية الهاتفية في الخدمة مع 5 كم%	49.3
مشتركي الهاتف الثابت (بالمليون)	1.2
مشتركي الهاتف النقال (بالمليون)	7.6
مشتركي خدمة الإنترنت (بالمليون)	0.20
التنمية الحضرية والإسكان	
خفض معدل البطالة في المناطق الحضرية في المدن السكنية التي يجري تطويرها (...)	176

توفير السكن والخدمات الأساسية (عدد الوحدات السكنية)	213,000
الحد من الأحياء الفقيرة (%)	40 (2000)
التعليم	
إجمالي نسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائي (1 إلى 8) %	94.2
نسبة التحاق الفتيات إلى البنين	0.93.1
التعليم الابتدائي : معدل نصوص الكتب	1.25:1
معدل الالتحاق الصافي في المرحلة الابتدائية	87.9
نسبة الالتحاق في التعليم الثانوي (الثانوية)	38.1
قدرة استيعاب المعاهد الحكومية العليا (تحت التخرج)	185,788
قدرة استيعاب المعاهد التقنية والمهنية	430,562
معدل معرفة القراءة ـ الكتابة بين الكبار (%)	36
الصحة	
تغطية الخدمات الصحية الأولية (%)	89 (2008م ــ 2009م)
معدل الوفيات الأطفال تحت سن الخامسة (لكل 1000)	101
معدل الوفيات في الأمهات (لكل 100,000)	590
معدل استخدام منع الحمل (%)	55
نسبة الولادة التي تتم تحت أشراف موظفين صحيين ماهريين (%)	25
تغطية التطعيم DPT3 (%)	81.9
نسبة الأسر في المناطق المعرضة للملاريا مع الناموسيات	100

المصدر ((وزارة المالية والتنمية الاقتصادية))

فالجهود التي بذلتها الحكومة لم تؤدي فقط إلى وجود ميزانيات أكثر توازناً ولكن ايضاً أدت إلى زيادة كبيرة في الخدمات والبنى التحتية والطاقة وكذا الأنشطة الاقتصادية . في البداية كان القطاع الخاص ضعيف جداً إلا انه يتم حالياً تشجيعه وتعزيزة وتم الاضطلاع بأنشطة من أجل تشجيع المواطنين على خلق فرص العمل . وفي نفس الوقت فإننا نرحب بالمستثمرين المحليين والدوليين . ويوضح الجدول 2 أعلاه الحالة الراهنة للاقتصاد في العام 2009م / 2010م والأرقام توضح المنجزات التي تم تحقيقها في كافة القطاعات .

وإذا أمعنا النظر في البيانات المتعلقة بالشريحة المستفيدة من النمو الأقتصادي في إثيوبيا فإننا نستطيع أن نرى بوضوح أن النمو الاقتصادي هو النمو لصالح الفقراء ، بمعنى أن النمو الاقتصادي ـ إلى حد كبير ينطوي على فوائد كبيرة للمجتمع بما في ذلك التنمية الاجتماعية المتزايدة .

فعلى سبيل المثال ، ارتفعت إمدادات المياه الريفية والصرف الصحي من 17% في عام 2000م إلى 66% في عام 2009م ، الاشتراك في خدمة الانترنت ارتفعت من 4000 في عام

2000م إلى 71,000 في 2009م ن كما انخفضت نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر بنسبة 50% .

القدرة على القيادة والالتزام / تقييم الإستراتيجيات والسياسات

مراجعة دورية :-

تعلب القيادة دوراً هاماً في عملية التنمية . وقد عملت القيادة الأثيوبية على تحديد المشاكل والتحديات ومصادر النزاعات وصاغت الحلول الأمثل لها . كما أنها تضمن بناء القدرات على جميع المستويات وبطريقة مناسبة .

والقيادة بحاجة إلى أن تكون مسؤولة وصادقة . ففي الحالة الاثيوبية ، أثبتت القيادة وفائها بهذين المطلبين ، ليس ذلك وحسب وإنما ، أثبتت انها قادرة على تحديد البرامج اللازمة وتنفيذها بالشكل الصحيح وبمعنى أخر فقد أثبتت القيادة الأثيوبية صدقها ونزاهتها والرؤية الجادة إلى تحويل البلاد للأفضل .

جميع الاستراتيجيات والسياسات التي تم إقراراها وتنفيذها بحاجة إلى التزام كبير من القيادة وفي أثيوبيا فإنه الإمكان أن نرى هذا الالتزام الرفيع المستوى ، فالقادة يعملون باستمرار على رفع مستوى المعرفة لديهم وضمان تنفيذ وتقييم سياسات التنمية وهذا يمكنهم من اتخاذ قرارات صائبة ومستنيرة ومراجعة واستعراض البرامج التي ينبغي تنفيذها .

فالحكومة تعمل على أساس الخطط الخمسية على كل مستوى من مستويات الحكومة . فجميع التدابير التي تتخذها الحكومة تصب في صالح مساندة الفقراء ولذلك فإنها تلبي احتياجات الغالبية العظمة من السكان .

حيث يتم مراجعة الخطط وتقييمها بإستمرار ، واعتماداً على هذا التقييم يتم عمل التعديلات المناسبة . وتضمن القيادة السياسية الجودة والكفاءة من خلال التدريب المنتظم لكلا من القادة السياسين والموظفين المدنين ، وبناءً على نتائج الخطة السابقة ، وهي خطة التنمية السريعة والمستدامة لإنهاء مشكلة الفقر والتي تم اعدادها لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ، تم تطوير الخطة الجديدة وهي خطة النمو والتحول .

الحكم الرشيد والإستقرار السياسي :-

إن أياً من النجاحات الأنفة الذكر لم يكن لها ان تحقق لو لا الاستقرار السياسي . فبعد فترة طويلة من الحرب الأهلية والقمع ، بدأ الاستقرار السياسي بالنمو في عام 1991م ومنذ ذلك الحين

والدستور الديمقراطي الفيدرالي يوفر أطاراً لتكافؤ الفرص للحصول على الموارد الاقتصادية والسياسية لجميع شرائح المجتمع ، فقد أنشأت الحكومة هياكل ديمقراطية بانتخابات حرة ونزيهة يتم أجرائها كل خمس سنوات على جميع مستويات الحكومة .

وفي إطار النظام البرلماني تكون الحكومة مسؤولة أمام البرلمان ويكون البرلمان مسؤولاً أمام الشعب . وهناك جهود كبيرة يتم بذلها من خلال التعليم المستمر للمواطن والناخب فيما يتعلق بحقوقهم ، وهذا بدوره أدى إلى أن الغالبية العظمى يؤيدون أثيوبيا ويشيدون بالجهود التي تبذلها والنتائج التي حققتها . وبالرغم من ان كل جيران أثيوبيا ليسوا مسالمين فإن أثيوبيا تعمل على الحفاظ على الاستقرار السياسي بالرغم من المحاولات التي تقوم بها بعض الحكومات المجاورة لزعزعة السلم والاستقرار .

تطوعت أثيوبيا للمشاركة في استعراض النظراء الأفارقة المتعلق بالحكم الرشيد وسمحت للمراقبين الدوليين بمراقبة الانتخابات وتبدي تعاونها مع عدد كبير من الدول الأخرى فيما يتعلق بالحكم الرشيد ، كما يتم تشجيع أفراد الشعب على الإبلاغ عن وجود أي قصور في الحكم الرشيد وكذا المؤسسات التي تلقى قبولاً دولياً مثل المجلس القومي للانتخابات ومفوضية حقوق الإنسان ومعهد المظالم وأخيراً وليس آخر فإن المجلس الفيدرالي وفي ظل قدرته على تفسير الدستور فإنه يضمن ويؤكد أنه ينبغي احترام حقوق الإنسان وحمايتها وتظهر استطلاعات الرأي بأن هناك زيادة في الثقة في المؤسسات ، حيث أعرب الشعب عن ثقته بهذه المؤسسات وفي حين ترى بعض الحكومات في الدول النامية أنه لا يمكن ترسيخ الديمقراطية الا بعد تحقيق التنمية فإن لأثيوبيا نظاماً ديمقراطياً وتنموياً في نفس الوقت فالقيادة على قناعة تامة بأنه لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة إلا في أطار ديمقراطي وفي ظل حكومة مسؤولة ومتجاوبة مع طموحات شعبها وعند وجود أي مؤشرات للفساد او وجود أصحاب المصالح الخاصة فإنه لا يتم التسامح معهم وليس هناك أي تهاون في هذا الجانب وتشهد على ذلك النجاحات التي أشرنا اليها سابقاً .

ومنذ عام 1991م شهدت أثيوبيا نمواً اقتصادياً مضطرداً وتنمية مستمرة ، شارك فيها الشعب بفعالية في الاقتصاد كما فعل في السياسة بشكل مباشر ومن خلال انتخابات حرة ونزيهة .

وكما ركزت أثيوبيا على التنمية الوطنية فإنها تنتهج سياسة ودبلوماسية سلمية وودية وإدراكاً منها بأن السلم والاستقرار السياسي الوطني لن يكونا كافيان الا مع وجود السلم الخارجي . فقد اتبعت الحكومة مبدأ الدبلوماسية القائمة على المصالح المشتركة والمتبادلة مع الجيران ومع الدول الأخرى .

فالسياسة الأثيوبية لا تحمل في طيها أي ايذاء لأي بلد كما انها لا تفرض آرائها على أي بلداً آخر .

وساهمت اثيوبيا بشكل كبير في حفظ السلم في أفريقيا من خلال بعثات حفظ السلام الدولية وتؤسس تنميتها الناجحة على مبدأ التعايش السلمي مع جميع الدول الأخرى .

تحويل البلاد إلى اقتصاد الدخل المتوسط :-

استناداً إلى نتائج الخطط السابقة واعتماداً على تقييم هذه السياسات والاستراتيجيات كانت الحكومة الأثيوبية قادرة على وضع المزيد من الأهداف للمستقبل . وكما رأينا في الجدول 1 ، لخطة السابقة فإنها حملت ومازالت تحمل الكثير من التفاؤل وأحرزت نجاحاً أعلى مما كان متوقعاً . فالبيئة السياسية المستقرة والأمنة حفزت الناس وعملت على تعبئتهم بأن يصبحوا القوة المحركة للتنمية والباعثة لها .

وفي حين أنه من المتوقع بأن يعمل البلد على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية فإن الحكومة تسعى جاهدة إلى تحويل اقتصاد البلد إلى اقتصاد الدخل المتوسط في غضون العشر السنوات القادمة من خلال خطة التحول والنمو . وذلك انطلاقاً من التجربة الناجحة لها بمعنى أن هناك فرصاً جيدة وتفاولا كبيراً في تحقيق هذه الخطة وتتبع خطة النمو والتحول مبدأ النمو الاقتصادي المناصر للفقراء وتعمل على تحقيق الاهداف الرئيسية الأتية :-

1-المحافظة على الأقل على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 11% وتحقيق الأهداف الأنمائية للألفية .

2-توسيع وضمان نوعية التعليم والخدمات الصحية وبالتالي تحقيق الأهداف الإنمائية للالفية في القطاعات الاجتماعية .

3- تهيئة الظروف المواتية لبناء الدولة المستدامة والمتينة من خلال إقامة دولة ديمقراطية مستقرة وتنموية .

4-ضمان استدامة النمو ن من خلال تحقيق كل الاهداف المذكورة أعلاه ضمن أطار مستقر للاقتصاد الكلي .

ويمكن تلخيص الأستراتيجيات الكفيلة بتحقيق خطة النمو والتحول على النحو التالي :-

-تعزيز النمو الاقتصادي العادل بشكل أسرع .
-الحفاظ على الزراعة كمصدر رئيسي للنمو الاقتصادي .
-خلص الظروف المواتية للصناعة لكي تعلب دوراً رئيسياً في الاقتصاد .
-تعزيز توسيع تطوير البنى التحتية وجودتها .
-تعزيز توسع وجودة التنمية الأجتماعية .
-بناء القدرات وتعميق مبدأ الحكم الرشيد .
-تشجيع دور المرأة وتمكين الشباب .
-تحقيق المنفعة العادلة للمجتمع بأكملة .

وقد تم تطوير الانشطة والاهداف المدرجة في كل هذه المجالات الاستراتيجية ويجرى العمل حالياً على تنفيذها .

الجدول رقم 3 يسلط الضوء على أهداف خطة النمو والتحويل حتى عام 2014 م/ 2015م

القطاع	سنة البداية (2009م – 2010م	معدل الخمس السنوات (الخطة الخمسية) (2010م /2011م – 2014م / 2015م

	)		
الزراعة والانشطة ذات الصله	6.0	8.1	14.9
الصناعة	10.4	20.0	21.4
الخدمات	14.5	11.0	12.8
الناتج المحلي الحقيقي	10.1	11.2	14.9

المصدر ـ (وزارة المالية والتنمية الاقتصادية 2010م) .
واستناداً إلى التعبئة الكبيرة للناس والتي فاقت حتى توقعات القيادة فإنه من المرجح أن يحدث التغيير النوعي ، فالبنية الأقتصادية للبلد تتغير بسرعة كبيرة وبشكل ملحوظ مما أدى إلى زيادة كبيرة في حجم الصادرات ونظراً للقيادة التنموية وما احرزتة من نجاحات فإن المشاركة الشعبية تسارعت ايضاً .

3-الخاتمة :-

تعتمد التنمية الاقتصادية الناجحة على عوامل مختلفة . وفي الوقت الذي نستطيع أن نستنج فيه أنه ليس هناك " وصفة جاهزة " للنجاح فإنه بأمكاننا أن نتعلم الكثير من الدورس من الحالة الاثيوبية (التجربة الأثيوبية) . أولاً وقبل كل شيئ ، بدأت الحكومة الأثيوبية ــ عقب توليها السلطة في عام 1991م ـ على الفور في تصحيح المظالم التي أرتكبتها الأنظمة السابقة . فقد تبنت الحكومة ــ مباشرة ــ حق تقرير المصير للعشائر والقوميات الاثيوبية من أجل تمكينهم من تقرير مصيرهم بأنفسهم ، في حين عملت على تقديم الدعم والمساعدة من حيث المساواة المالية " التكافؤ المالي " والبنى التحتية وتطوير الخدمات فضلاً عن بناء القدرات . فالدستور الديمقراطي الفيدرالي يقدم الإطار للتنمية العادلة التي قامت الحكومة بتفنيذها وعملت على متابعتها . ولعل التنمية العادلة تكون واحدة من عوامل النجاح تلك التي يجب تصديرها إلى الأقتصاديات النامية الأخرى .

فالمساواة والعدل يعتبران الاساس للتعايش السلمي للقوميات المتنوعة لأنهما يمنعان الظلم والتهميش لبعض الشرائح في المجتمع .

فالعدل إلى جانب مبادئ الحكم الرشيد يوفران مجدداً المقتضيات اللازمة لضمان السلام والاستقرار السياسي ، هذا العاملان مهمان جداً لتحقيق التنمية المستدامة .

وهناك تصور آخر قابل للتصدير ربما يكون التركيز على احتياجات المجتمع والإصرار الناتج لتطبيق وتنفيذ مثل هذه الاستراتيجيات التي تناسب المجتمع واحتياجاته في حين يتم رفض الخطط التي لا تناسب ما يحتاجة المجتمع . وهذا ربما ينطوي على حدوث بعض اللقاءات والمواجهات غير السارة مع الشركاء الدوليين ولكن في نهاية المطاف فإن الحكومات تكون

مسئولة أمام شعوبها وليس أمام المنظمات الدولية . فالهدف هو التنمية والسلم والاستقرار وليس اختبار الآراء والافكار .

أما العامل الثالث والذي بالإمكان تطبيقه في أي بلد آخر يكمن في الالتزام والنزاهة الذي تبديه القيادة . فالقيادة السياسية الأثيوبية تلتزم بالسلام والديمقراطية والتنمية فالقادة يضحون بحياتهم من اجل تطوير البلد ، وباستطاعة البلدان الأخرى أن تحذوا هذا الحذو في قيادة البلد .

والعامل الرابع هو نظام المتابعة المستمرة " أي تكون على التوالي " فقد تطورت القيادة الأثيوبية للاحتفاظ بالقوة الدافعة للتنمية . ونظراً لعدم اقتناعها بالنجاحات قصيرة المدى فقد ركزت على التنمية الطويلة المدى لتمنع بذلك المنتفعين وأصحاب المصالح من خلال تأسيس النظام التنافسي ، كما أنها على استعداد لمراجعة الاستراتيجيات في الوقت المناسب ، هذه الاستراتيجيات من شأنها تساعد البلد ، وهذا العامل يمكن العمل به في البيئات النامية ايضاً

وأخيراً وليس آخراً فإن نجاح أثيوبيا يأتي من منظور القيادة السياسية الأثيوبية الذي يرى أن الشعب يشكل المورد الرئيسي للبلد . وهذا يعني أنه يجب تمكين الناس ليكونوا فاعلين وعلى استعداد في تغيير عقلياتهم وأفكارهم نحو التنمية ويجب احترام حقوق الناس وحمايتها كما أنه يجب أن تفيد جميع السياسات والخطط الأغلبية العظمى من الشعب و ليس المجموعات الصغيرة (النخبة من الناس) .

وفي حين لا تزال أثيوبيا بلداً فقيراً ألا أنها قطعت شوطاً كبيراً خلال العشرين السنة الماضية ، كما أنها تدرك أنه بالرغم أنه ما يزال هناك الكثير الذي ينبغي عملة ألا أنها تشعر بالفخر لما قامت بتحقيقه سابقاً ، ونظراً لوجود الثقة بأن أفريقيا مكاناً أمناً للاستثمارات المحلية والأجنبية ، فقد أدى ذلك إلى زيادة هذه الاستثمارات بشكل ملحوظ وهذا من شأنه أن يحفز التنمية الاقتصادية ...

الحكم الرشيد والأستقرار السياسي :-
إن أياً من النجاحات الأنفة الذكر لم يكن لها ان تحقق لو لا الاستقرار السياسي . فبعد فترة طويلة من الحرب الأهلية والقمع ، بد الاستقرار السياسي بالنمو في عام 1991م ومنذ ذلك الحين والدستور الديمقرطي الفيدرالي يوفر أطاراً لتكافؤ الفرص للحصول على الموارد الأقتصادية والسياسية لجميع شرائح المجتمع ، فقد أنشأت الحكومة هياكل ديمقراطية بإنتخابات حرة ونزيهة يتم أجرائها كل خمس سنوات على جميع المستويات الحكومة .

وفي أطار النظام البرلماني تكون الحكومة مسؤولة أمام البرلمان ويكون البرلمان مسؤولاً أمام الشعب . وهناك جهود كبيرة يتم بذلها من خلال التعليم المستمر للمواطن والناخب فيما يتعلق بحقوقهم ، وهذا بدورة إدى إلى الغالبية العظمى يؤيدون

أثيوبيا ويشيدون بالجهود التي تبذلها والنتائج التي حققتها . وبالرغم من انه ليس كل جيران اثيوبيا مسالمين فإن أثيوبيا تعمل على الحفاظ على الاستقرار السياسي بالرغم من المحاولات التي تقوم بعض الحكومات المجاورة لزعزعة السلم والاستقرار .

تطوعت أثيوبيا للمشاركة في استعراض النظراء الافارقة على الحكم الرشيد وسمحت للمراقبين الدوليين بمراقبة الانتخابات وتبدي تعاونها مع عدد كبير من الدول الأخرى فيما يتعلق بالحكم الرشيد ، كما يتم تشجيع أفراد الشعب على الابلاغ عن وجود أي قصور في الحكم الرشيد وكذا المؤسسات التي تلقي قبولاً دولياً مثل المجلس القومي للانتخابات ومفوضية حقوق الانسان ومعهد المظالم وأخيراً وليس آخر فإن المجلس الفيدرالي وفي ظل قدرته على تفسير الدستور فإنه يضمن ويؤكد أنه ينبغي احترام حقوق الأنسان وحمايتها وتظهر الاستطلاعات الرأي بأن هنا زيادة في الثقة في المؤسسسات ، حيث أعرب الشعب عن ثقته بهذه المؤسسات وفي حيث ترى بعض الحكومات في الدول النامية أنه لا يمكن ترسيخ الدميقارطية الا بعد تحقيق التنمية فإن لأثيوبيا نظاماً ديمقراطياً وتنموياً في نفس الوقت فالقيادة على قناعة تامة بأنه لا ينمكن تحقيق التنمية المستدامة إلا في أطار دمقراطي وفي ظل حكومة مسؤولة ومتجاوبة مع طموحات شعبها وعند وجود أي مؤشرات للفساد او محاولة شق الصف فإنه لا يتم التسامح معها وليس هناك أي تهاون في هذا الجانب وتشهد على ذلك النجاحات التي أشرنا اليها سابقاً .

ومنذ عام 1991م شهدت أثيوبيا نمواً اقتصادياً مضطرداً وتنمية مستمرة ، شارك فيها الشعب بفعالية في الاقتصاد كما في السياسية بشكل مباشر ومن خلال انتخابات حرة ونزيهة .

وكما ركزت اثيوبيا على التنمية الوطنية فإنها تنتهج سياسة ودبلوماسية سلمية وودية وإدراكاً منها بأن السلم والاستقرار السياسي الوطني لن يكونا كافيان الا مع وجود السلم الخارجي .

فقد اتبعت الحكومة مبدأ الدبلوماسية القائمة على المصالح المشتركة والمتبادلة مع الجيران ومع الدول الأخرى .

فالسياسة الأثيوبية لا تحمل في طيها أي ايذاء لأي بلد وكما انها لا تفرض آرائها على أي بلداً آخر .

وساهمت اثيوبيا بشكل كبير في حفظ السلم في أفريقيا من خلال بعثات حفظ السلام الدولية تؤسس تنميتها الناجحة على مبدأ التعايش السلمي مع جميع الدول الأخرى .

تحويل البلاد إلى اقتصاد الدخل المتوسط :-
استناداً على نتائج الخطط السابقة واعتماداً على تقييم هذه السياسات والاستراتيجيات كانت الحكومة الأثيوبية قادرة على وضع المزيد من الأهداف للمستقبل . وكما رأينا في الجدول 1 ، لخطة السابقة فإنها جملت ومازالت الكثير من التفاؤل واحرزت تجاحاً إعلى مما كان متوقعاً . فالبيئة السياسية المستقرة والأمنة حفزت الناس وعملت على تعبئتهم بأن يصبحوا القوة المحركة للتنمية والباعثة لها .

وفي حين أنه من المتوقع بأن تعمل البلد على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية فإن الحكومة تسعى جاهدة على تحويل اقتصاد البلد إلى اقتصاد الدخل المتوسط في غضون العشر السنوات القادمة من خلال خطة التحول والنمو . وذلك انطلاقاً من التجربة الناجحة لها بمعنى أن هناك فرصاً جيدة وتفاولا كبيراً في تحقيق هذه الخطة وتتبع الخطة النمو والتحول مبدأ النمو الاقتصادي المناصر للفقراء وتعمل على تحقيق الاهداف الرئيسية الأتية :-
1-المحافظة على الأقل على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 11% وتحقيق الأهداف الأنمائية للألفية .
2-توسيع وضمان نوعي التعليم والخدمات الصحية وبالتالي تحقيق الأهداف الإنمائية للالفية في القطاعات الاجتماعية .
3- تهيئة الظروف المواتية لبناء الدولة المستدامة والمتينة من خلال إقامة دولة ديمقراطية مستقرة وتنموية .
4-ضمان استدامة النمو ن من خلال تحقيق كل الاهداف المذكورة أعلاه ضمن أطار مستقر للاقتصاد الكلي .
ويمكن تلخيص الأستراتيجيات الكفيلة بتحقيق خطة النمو والتحول على النحو التالي :-
-تعزيز النمو الاقتصادي العادل بشكل أسرع .
-الحفاظ على الزراعة كمصدر رئيسي للنمو الاقتصادي .
-خلص الظروف المواتية للصناعة لكي تعلب دوراً رئيسياً في الاقتصاد .
-تعزيز توسيع تطوير البنى التحتية وجودتها .
-تعزيز توسع وجودة التنمية الأجتماعية .
-بناء القدرات وتعميق مبدأ الحكم الرشيد .
-تشجيع دور المرأة وتمكين الشباب .

-تحقيق المنفعة العادلة للمجتمع بأكملة .
وقد تم تطوير الانشطة والاهداف المدرجة في كل هذه المجالات الاستراتيجية ويجرى العمل حالياً على تنفيذها .
الجدول رقم 3 يسلط الضوء على أهداف خطة النمو والتحويل حتى عام 2014 م/ 2015م

القطاع	سنة البداية (2009م – 2010م)	معدل الخمس السنوات (الخطة الخمسية (2010م /2011م – 2014م / 2015م	
الزراعة والانشطة ذات الصله	6.0	8.1	14.9
الصناعة	10.4	20.0	21.4
الخدمات	14.5	11.0	12.8
الناتج المحلي الحقيقي	10.1	11.2	14.9

المصدر ـ (وزارة المالية والتنمية الاقتصادية 2010م) .
واستناداً إلى التعبئة الكبيرة للناس والتي فاقت حتى توقعات القيادة فإنه من المرجح أن يحدث التغيير النوعي . فالبنية الأقتصادية للبلد تتغير بسرعة كبيرة وبشكل ملحوظ مما أدى إلى زيادة كبيرة في حجم الصادرات ونظراً للقيادة التنموية وما احرزتة من نجاحات فإن المشاركة الشعبية تسارعت ايضاً .

3-الخاتمة :-
تعتمد التنمية الاقتصادية الناجحة على عوامل مختلفة . وفي الوقت الذي نستطيع أن نستنج فيه أنه ليس هناك " وصفة جاهزة " للنجاح فإنه بأمكاننا أن نتعلم الكثير من الدورس من الحالة الاثيوبية (التجربة الأثيوبية) . أولاً وقبل كل شيئ ، بدأت الحكومة الأثيوبية ـ عقب توليها السلطة في عام 1991م ـ على الفور في تصحيح المظالم التي أرتكبتها الأنظمة السابقة . فقد تبنت الحكومة ـ مباشرة ـ حق تقرير المصير للعشائر والقوميات الاثيوبية من أجل تمكينهم من تقرير مصيرهم بأنفسهم في حين عملت على تقديم الدعم والمساعدة من حيث المساواة المالية " التكافؤ المالي " والبنى التحتية وتطوير الخدمات فضلاً عن بناء القدرات فالدستور الديمقراطي الفيدرالي يقدم الإطار للتنمية العادلة التي قامت الحكومة يتفنيذها وعملت على متابعتها . ولعل التنمية العادلة تكون واحدة من عوامل النجاح تلك التي يجب تصديرها إلى الأقتصاديات النامية الأخرى .

فالمساواة والعدل يعتبران الاساس للتعايش السلمي للقوميات المتنوعة لأنهما يمنعان الظلم والتهميش لبعض الشرائح في المجتمع .

فالعدل إلى جانب مبادئ الحكم الرشيد يوفران مجدداً المقتضيات اللازمة للحصول على اللازمة للحصول على السلام والاستقرار السياسي ، هذا العاملان مهمان جداً لتحقيق التنمية المستدامة .

وهناك تصور آخر قابل للتصدير ربما يكون التركيز على احتياجات المجتمع والأصرار الناتج لتطبيق وتنفيذ مثل هذه الاستراتيجيات التي تناسب المجتمع واحتياجات في حين يتم رفض الخطط التي لا تناسب ما يحتاجة المجتمع . وهذا ربما ينطوي على حدوث بعض اللقاءات والمواجهات غير السادة مع الشركاء الدوليين ولكن في نهاية المطاف فإن الحكومات تكون مسئولة أمام شعوبها وليس أمام المنظمات الدولية . فالهدف هو التنمية والسلم والاستقرار وليس اختبار الآراء والافكار .

أما العامل الثالث والذي بالإمكان تطبيقه في أي بلد آخر يكمن في الالتزام والنزاهة الذي تبديه القيادة . فالقيادة السياسية الأثيوبية تلتزم بالسلام والديمقراطية والتنمية فالقادة يضحون بحياتهم من اجل تطوير البلد ، وباستطاعة البلدان الأخرى أن تحذوا هذا الحذو في قيادة البلد .

والعامل الرابع هو نظام المتابعة المستمرة " أي تكون على التوالي " فقد تطورت القيادة الأثيوبية للاحتفاظ بالقوة الدافعة للتنمية . ونظراً لعدم اقتناعها بالنجاحات قصيرة المدى فقد ركزت على التنمية الطويلة المدى لتمنع بذل المنتفعين وأصحاب المصالح من خلال تأسيس النظام التنافسي كما أنها على استعداد لمراجعة الاستراتيجيات في الوقت المناسب ، هذه الاستراتيجيات من شأنها تساعد البلد ، وهذا العامل يمكن العمل به في البيئات النامية ايضاً

وأخيراً وليس أخر فإن نجاح أثيوبيا يقوم من منظور القيادة السياسية الأثيوبية الذي يرى أن الشعب بشكل المورد الرئيس للبلد . وهذا يعني أنه يجب تمكين الناس ليكونوا فاعلين وعلى استعداد في تغيير عقلياتهم وأفكارهم نحو التنمية ويجب أحترام حقوق الناس وحمايتها كما أنه يجب أن تفيد جميع السياسات والخطط الأغلبية العظمى من الشعب و ليس المجموعات الصغيرة (النخبة من الناس) .

وفي حين لا تزال اثيوبيا بلداً فقيراً الا انها قطعت شوطاً كبيراً خلال العشرين السنة الماضية ، كما أنها تدرك أنه بالرغم أنه ما يزال هناك الكثير الذي ينبغي عملة ألا انها تشعر بالفخر لما قامت بتحقيقة سابقاً .
ونظراً لوجود الثقة بأن أفريقيا مكاناً أمناً للاستثمرات المحلية والاجنبية ، فقد أدى ذلك إلى زيادة هذه الاستثمارات بشكل ملحوظ وهذا من شأنه أن يحفز التنمية الاقتصادية ...